

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

**أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية**  
**مركز البحوث والنشر والاستشارات**

**المنتدى المصرفي السابع و الثمانون**

**بعنوان**

**تقرير المراجع الخارجي ودوره في تعزيز ثقة مستخدمي**  
**البيانات المالية لمنشات الأعمال بالسودان**

**إعداد:**

د. زين العابدين يس بريمة  
أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية

**مايو 2012م**

## تقرير المراجع الخارجي ودوره في تعزيز ثقة مستخدمي البيانات المالية لمنشآت الأعمال بالسودان

### مستخلص البحث

تتناول هذه الورقة تقرير المراجع الخارجي ودوره في تعزيز ثقة مستخدمي البيانات المالية لمنشآت الأعمال. لقد تزايدت حاجة المستخدمين الى بيانات مالية موثوقة ليتسنى لهم الاعتماد عليها في اتخاذ قراراتهم خاصة في ظل تفشي حالات الاختلاس والتلاعب في المال في القطاعين الخاص والعام على المستويين المحلي والدولي، تفاقم الامر بعدم توفر الفرصة والقدرة لأولئك المستخدمين للحكم بانفسهم على صدق البيانات المالية التي تنشرها المنشآت. والمشكلة ان زعزعة ثقة المستخدمين في تقرير المراجع وعدم ادراكهم السليم لفحواه وضعف التزام المراجع بمعايير مهنة المراجعة يقلل من مصداقية البيانات المالية.

تهدف الورقة الى بيان تطور فحوى تقرير المراجع الخارجي وتعميق مفهومه لدى المستخدمين ودراسة مدى التزام المراجع الخارجي بمعايير مهنة المراجعة والاسهام في حل مشكلة الاختلاسات والتلاعب التي استشرت.

تمثلت الفرضيات في ثلاث: زعزعة ثقة المستخدمين في البيانات المالية لمنشآت الأعمال بالسودان تعزى لعدم تطور فحوى تقرير المراجع الخارجي. الاعتقاد السائد بتقصير المراجع الخارجي في الالتزام بمعايير مهنة المراجعة يقلل من ثقة المستخدمين في تقريره حول البيانات المالية لمنشآت الأعمال بالسودان. التشكيك في حياد واستقلالية المراجع الخارجي لها دلالة على تقريره حول البيانات المالية لمنشآت الأعمال بالسودان.

اتبع المنهج التاريخي في تتبع تطور تقرير المراجع الخارجي والبحوث السابقة. والمنهج الاستنباطي في تحديد المشكلة وصياغة فرضياته. والمنهج التحليلي في دراسة تقارير المراجع الخارجي حول البيانات المالية المنشورة للشركات.

توصلت الورقة الى نتائج اهمها هناك تطور وتحسن في فحوى تقرير المراجع الخارجي حيال البيانات المالية لمنشآت الأعمال بالسودان. مسئولية المراجع الخارجي هي ابداء رأي فني حول البيانات المالية. الاعتقاد السائد بتقصير المراجع الخارجي في الالتزام بمعايير مهنة المراجعة وافتقار تقريره المتحفظ للقياس والإفصاح وعدم تلافيه للأخطاء التي لها دلالات على البيانات المالية تشكك المستخدمين في تقريره.

خرجت الورقة بتوصيات منها ينبغي على مجلس تنظيم مهنة المحاسبة بالسودان إصدار نشرات للتوعية بمعايير المحاسبة والمراجعة ولوائح لتنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة ومتابعتها لضمان الالتزام بها. ضرورة سن القوانين ووضع اللوائح والإجراءات والضوابط وتطويرها وتوفير الحماية للمراجع. على منشآت الأعمال توعية وإرشاد مجالس إدارتها بدور ومسئولية المراجع الخارجي وبفحوى تقريره.

## المقدمة

### مقدمة:

ان تنامي عدد وحجم المنشآت أدى إلى زيادة اعتماد العديد من الأطراف على البيانات المالية التي تقوم بنشرها. كما أن نفشى حالات الاختلاس والتلاعب أبرزت حاجة ملحة للمراجعة الخارجية ولتقرير المراجع الخارجي للحكم على مدى عدالة وصدق البيانات المالية في القطاعين الخاص والعام. زاد الاهتمام بالبيانات المالية المراجعة في السودان من قبل المستخدمين خلال السنوات الأخيرة كالمصارف وسلطات الضرائب والزكاة وسوق الخرطوم للأوراق المالية، باعتبار أن المراجعة صمام الأمان للأطراف ذات المصلحة. أيضا برز تيار ينادي بالتخلي عن المراجع الوطني وعلا صوت داخل المجلس الوطني بان ديوان المراجعة القومية غير قادر على منع الفساد والتلاعب في المال العام، كما جاء في بعض صحف الخرطوم السيارة. من ناحية أخرى خصصت رئاسة الجمهورية مفوضية لمحاربة الفساد. كما لاحظ الباحث ضعف ثقة أولئك المستخدمين في البيانات المالية. هذه المآلات وهذه الظاهرة حثت الباحث على تناول موضوع تقرير المراجع الخارجي ودوره في تعزيز ثقة مستخدمي البيانات المالية لمنشآت الأعمال بالسودان.

### أهمية البحث:

يكتسب البحث أهميته من الآتي:

1. قلة البحوث التي تناولت موضوع تقرير المراجع الخارجي حول البيانات المالية التي تنشرها منشآت الأعمال وظاهرة عدم ثقة المستخدمين في تلك البيانات.
2. ازدياد حاجة المستخدمين إلى بيانات مالية موثوقة من منشآت الأعمال لترشيد قراراتهم.
3. عدم التزام المراجع الخارجي بمعايير مهنة المراجعة يقلل من اعتماد المستخدمين على البيانات المالية ومن ثم صعوبة وخطأ قراراتهم بشأن منشآت الأعمال.

### مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في أن السلطات التشريعية والرقابية والمصارف والمساهمين وغيرهم من مستخدمي البيانات المالية ليست لديهم الفرصة أو القدرة للحكم بأنفسهم على صدق البيانات المالية التي تنشرها منشآت الأعمال سوى المراجع الخارجي الذي يقوم بدخول المنشأة وفحص مستنداتها وسجلاتها ومخازنها لينقل لهم في تقريره مدى صدق وعدالة تلك البيانات المالية. يمكن طرح التساؤلات التالية: هل زعزعة ثقة المستخدمين في البيانات المالية لمنشآت الأعمال بالسودان ترتبط بتطور فحوى تقرير المراجع الخارجي؟ هل اعتقاد المستخدمين بنقصير المراجع الخارجي في الالتزام بمعايير مهنة المراجعة يقلل من ثقتهم في تقريره؟ هل التشكيك في حياد واستقلالية المراجع الخارجي له علاقة بتقريره؟

### أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق الآتي:

1. بيان تطور فحوى تقرير المراجع الخارجي وتعميق مفهومه لدى المستخدمين.

2. التعرف على مراحل تطور تقرير المراجع الخارجي حول البيانات المالية لمنشآت الأعمال.
3. دراسة مدى التزام المراجع الخارجي بالسودان بمعايير مهنة المراجعة.
4. الإسهام في حل مشكلة الاختلاسات والتلاعب في المال التي استشرت مؤخراً من خلال تعميق إدراك السلطات التشريعية والرقابية وكافة المستخدمين لفحوى تقرير المراجع الخارجي وحدود مهمته.

#### فرضيات البحث:

يسعى البحث إلى اختبار مدى صحة الفرضيات الآتية:

1. زعزعة ثقة المستخدمين في البيانات المالية لمنشآت الأعمال بالسودان تعزى لعدم تطور فحوى تقرير المراجع الخارجي.
2. الاعتقاد السائد بنقصير المراجع الخارجي في الالتزام بمعايير مهنة المراجعة يقلل من ثقة المستخدمين في تقريره حول البيانات المالية لمنشآت الأعمال بالسودان.
3. التشكيك في حياد واستقلالية المراجع الخارجي لها دلالة على تقريره حول البيانات المالية لمنشآت الأعمال بالسودان.

#### منهجية البحث:

اتباع البحث المناهج الآتية:

1. المنهج التاريخي في تتبع تطور تقرير المراجع الخارجي والبحوث السابقة.
2. المنهج الاستنباطي في تحديد مشكلة البحث وصياغة فرضياته.
3. المنهج التحليلي في دراسة (فقرة إبداء رأي المراجع الخارجي) الواردة في تقارير المراجعة حول البيانات المالية المنشورة للشركات عينة البحث ب(مطلبات معايير المراجعة والأنماط الصادرة عن الجمعيات المهنية).

#### حدود البحث:

يقتصر هذا البحث على تقارير المراجع الخارجي حول البيانات المالية للشركات العاملة بالسودان خلال الفترة من 1990 إلى 2010م.

#### هيكلية البحث:

يجئ هذا البحث في ثلاثة محاور بالإضافة الى المقدمة التي تناولت المنهجية والبحوث السابقة. ناقش المحور الأول المراجعة الخارجية. افرد المحور الثاني لتقرير المراجع الخارجي، أما المحور الثالث فخصص للدراسة الميدانية، وأخيراً اختتم البحث بالنتائج والتوصيات.

#### البحوث السابقة:

1. بحث د. ابوبكر 2009م<sup>1</sup>:

تناولت الدراسة مشكلة فجوة التوقعات في المراجعة وأسبابها العامة بهدف دراسة مفهوم التوقعات في المراجعة ومعرفة حدود مسئولية كل من الإدارة والمراجع الخارجي بشأن إعداد البيانات المالية.

<sup>1</sup> ابوبكر عبدالباقي محمد الطيب، فجوة التوقعات في المراجعة (المفهوم والاسباب) مجلة كلية الاقتصاد والعلوم الادارة، امدرمان: جامعة القران الكريم والعلوم الاسلامية، العدد الثاني، يوليو 2009م.

اكتسبت الدراسة أهميتها من الدعاوى القضائية الكثيرة من المراجعين الخارجيين وزيادة متطلبات مستخدمي البيانات المالية بالحصول على المعلومات التي تلبى احتياجاتهم في اتخاذ قراراتهم. توصلت إلى نتائج منها أن هناك تقصير من قبل المراجع الخارجي بشأن الإفصاح عن كافة المعلومات المتعلقة بوجود التحريف الجوهرى والغش، وان فجوة التوقعات تنشأ عندما تفشل المراجعة في تلبية حاجة المستخدمين. خرجت الدراسة بتوصيات تمثلت بضرورة قيام الهيئات المهنية والعلمية بنشر الوعي والتثقيف المحاسبي بين المستخدمين وتبصيرهم بأهداف عملية المراجعة وواجبات ومسئولية المراجع وضرورة معرفة توقعات المستخدمين.

2. بحث د. جورج دانيال غالى 2005م<sup>1</sup>

هدف البحث إلى تضيق فجوة التوقعات في المراجعة بدراسة التوقعات المختلفة لمستخدمي البيانات المالية من خلال تحسين الاتصال مع المستخدمين وتدعيم استقلالية المراجع وتوسيع مسؤولياته. خلص البحث إلى ضرورة تحسين الاتصالات مع مستخدمي البيانات المالية بهدف توعيتهم وتصحيح توقعاتهم غير المعقولة، كما أن على الهيئات المهنية العمل على تدعيم استقلال المراجعين وتوسيع مسؤولياتهم عن اكتشاف الغش والأخطاء والتصرفات غير القانونية.

3. بحث بروفيسور عصام الدين محمد متولي 2002م<sup>2</sup>

اهتم البحث بكيفية تضيق فجوة التوقعات في المراجعة حيث تناولت مستويات فجوة التوقعات وأسبابها ودور الهيئات المهنية ومراجعي الحسابات في الحد منها. توصل البحث إلى أن أهم أسباب فجوة التوقعات أسلوب صياغة تقرير المراجعة ونقص المعرفة لدى العامة بواجبات ومسئوليات المراجع والشك في حياد واستقلال المراجع.

4. بحث لجنة كوهن Cohen 1978م<sup>3</sup>

شكلت هذه اللجنة في عام 1974م لإعداد بحث لهدفين، الأول لتحديد مسؤوليات المراجع الخارجي والثاني لتحديد ما إذا كان هناك اختلاف بين احتياجات مستخدمي البيانات المالية وما يمكن ويجب على المراجع الخارجي وكيفية معالجة الاختلاف أن وجد.

أنهت اللجنة ببحثها عام 1978م ومن النتائج التي توصلت إليها: أن مستخدمي البيانات المالية يتوقعون اهتمام المراجع الخارجي بإمكانية وقوع الغش والتصرفات غير القانونية من الإدارة، ومن واجب المراجع البحث عن الغش والخطأ ومن المتوقع أن يكشفها من خلال بذله العناية والمهارة المهنية المعقولة، كما أن إدراك العاملين والإدارة بمراجعة البيانات المالية بواسطة المراجع الخارجي يجعلهم يستخدمون سلوكاً أكثر قبولاً والتزاماً.

من التوصيات التي خرج بها البحث أن يحتفظ المراجع الخارجي بنزعة الشك المهني وان يحمي

<sup>1</sup> د. جورج دانيال غالى، تطور مهنة المراجعة لمواجهة المشكلات المعاصرة وتحديات اللفية الثالثة، الاسكندرية: الدار الجامعية للطباعة والنشر، 2005

<sup>2</sup> بروفيسر عصام الدين محمد متولي،الاتجاهات الحديثة في مراجعة الحسابات،الخرطوم: ب ن،2002

<sup>3</sup> Cohen & Others ,Conclusion on Auditors Responsibilities,AICP,1978

نفسه من التورط في علاقات خاصة بالإدارة بضرورة تقييم كل زبون بعناية قبل قبول المهمة بجانب إدراك حدود أية مهمة تتطلب منه بخلاف المراجعة العادية واتخاذ موقف فوري تجاه أي أمور تشجع الإدارة على ارتكاب الأخطاء والغش.

يخلص الباحث من عرض البحوث السابقة إلى أن هناك اهتماماً كبيراً بتقرير المراجع الخارجي من قبل الباحثين نظراً لتأثيره على قرارات مستخدمي البيانات المالية. وان تلك البحوث اهتمت بفجوة التوقعات في المراجعة وأتاحت للباحث فرصة تناول الأمور التي تجعل تقرير المراجع الخارجي ذي قيمة لدى المستخدمين وتدعم تفهمهم في البيانات المالية لمنشآت الأعمال بالسودان كخلاصة مساهمة هذا البحث.

## المحور الأول

### المراجعة الخارجية

يتناول هذا المحور تعريف وأهداف المراجعة وأهمية ومعايير المراجعة وقواعد السلوك الأخلاقي للمراجعين.

#### 1. تعريف المراجعة:

المراجعة هي عملية التحقق من صحة مزاعم شخص ما<sup>1</sup>. عرفت المراجعة بأنها فحص حسابات وحدة اقتصادية ما للتأكد من صحتها بتعبير آخر هي فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والسجلات الخاصة بالمنشأة تحت المراجعة فحصاً انتقادياً منظماً وبشكل يمكن المراجع من تقديم تقريره الذي يضمنه رأيه الفني المحايد المستقل حول مدى دلالة القوائم المالية<sup>2</sup>. كما عرفت المراجعة بأنها عملية منظمة ومنهجية لجمع وتقييم الأدلة والقرائن بشكل موضوعي، التي تتعلق بنتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية وذلك لتحديد مدى التوافق والتطابق بين هذه النتائج والمعايير المقررة وتبليغ الأطراف المعنية بنتائج المراجعة<sup>3</sup>.

يستنتج من التعاريف السابقة أن المراجعة لا بد أن تكون بواسطة شخص مستقل بتأهيل محدد، جوهرها فحص المستندات والحكم على البيانات المالية وبلورة نتائج ذلك في تقرير للأطراف المعنية.

#### 2. أهداف المراجعة:

الهدف الأساسي للمراجعة هو تعبير المراجع عن رأيه في البيانات المالية ومن ثم تحقيق ستة أهداف: عرض البيانات المالية بصدق وعدالة، شرعية وصحة العمليات، الملكية، استغلال الفترة، التقويم والوجود<sup>4</sup>. بمعنى أن المراجعة تهدف إلى إبداء رأي يعطي تأكيد معقول حول مدى عدالة وصدق البيانات المالية في ضوء المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً<sup>5</sup>. لقد تطورت أهداف المراجعة لاعتبارات تتعلق

<sup>1</sup> وليم توماس وامرون هنكي، المراجعة بين النظرية والتطبيق، تعريب احمد حامد حجاج وكمالدين سعيد(الرياض: دار المريخ للنشر، 1989) ص 26

<sup>2</sup> خالد امين عبدالله، علم تدقيق الحسابات الناحية العملية (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 1999) ص 13

<sup>3</sup> American Accounting Association Publications, 2000

<sup>4</sup> وليم توماس وامرون هنكي، مرجع سابق، ص 53، 52

<sup>5</sup> عبدالفتاح محمد الصحن وآخرون، المراجعة الخارجية موضوعات متخصصة (الاسكندرية: قسم المحاسبة والمراجعة بجامعة الاسكندرية، 2000)

بتطور أنشطة المنشآت وشكلها القانوني وبالتطور الاجتماعي والاقتصادي، يمكن حصر أهداف المراجعة في مجموعتين<sup>1</sup>:

### المجموعة الأولى:

أهداف تقليدية تتمثل في التأكد من دقة وصحة البيانات المحاسبية المثبتة في الدفاتر والسجلات، للحصول على رأي فني محايد حول مطابقة القوائم المالية لما هو مفيد في الدفاتر والسجلات، اكتشاف ما قد يوجد من أخطاء أو غش في الدفاتر، وتقليل فرص الأخطاء والغش.

### المجموعة الثانية:

أهداف مالية تتمثل في مراقبة الخطط ومتابعة تنفيذها، تقييم نتائج أعمال المنشأة بالأهداف المرسومة، تحقيق أقصى قدر من الكفاءة الإنتاجية، تحقيق أقصى قدر ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع. يرى الباحث أن:

1. هناك مجموعة ثالثة مستحدثة من الأهداف شكلتها التطورات الاجتماعية مثل تمشي أنشطة المنشأة مع القوانين والنظم واتجاهات المجتمع المحلي والدولي المعاصرة.

2. من العوامل التي ساهمت في توسيع أهداف المراجعة ما يلي:

أ. الاهتمام الكبير بفاعلية عنصر التكلفة Cost effectiveness orientation حتى في المنشآت الحكومية ونشأة الوظيفة الإعلامية للمحاسبة.

ب. بروز منظمات المجتمع المدني التي تنادي بضرورة الأخذ في الاعتبار المردود الاجتماعي والأثر البيئي للمنشآت ورفاهية المجتمع.

ج. ازدياد حاجة الطرف الثالث (مستخدمي البيانات المالية) لتقرير المراجعة كالسلطات الضريبية والنقدية واهتمام مستخدمي البيانات المالية باقتراحات المراجع لتصحيح نقاط الضعف الهامة.

د. اهتمام المجتمع الدولي بأنشطة المنشآت في مواجهة بعض القضايا كغسل الأموال ومكافحة الإرهاب.

هـ. سماح اتفاقية التجارة العالمية (GAAT) لمكاتب المراجعة الدولية بالدخول إلى السوق المحلية زاد نم المنافسة بين شركات المراجعة.

و. الاتجاه الدولي نحو المعايير والجودة والحوكمة أدى إلى صدور العديد من الإصدارات المهنية التي تأخذ ذلك في الاعتبار والتوسع في استخدام الحاسوب الذي انتشرت معه فيروسات الحواسيب وإمكانية سرقة المعلومات المحاسبية أو تغييرها دون ترك أثر.

ز. ازدياد حالات الإفلاس والإعسار المالي للعديد من الشركات في السنوات الأخيرة كقضية شركة انزون للطاقة في عام 2001م مما أدى إلى عدم الثقة لدى المستخدمين والى التدخل الحكومي في عملية إصدار المعايير المهنية بجانب الجمعيات المهنية في أمريكا، هذا بالإضافة إلى إنشاء مجلس الرقابة المحاسبية على العامة المدرجة في البورصة.

<sup>1</sup> خالد امين عبدالله، مرجع سابق، ص 347

ح. انتشار الكيانات الاقتصادية الكبيرة التي نتج عنها انفصال الملكية عن الإدارة وبروز المسؤولية المحدودة.

### 3. أهمية المراجعة:

تتبع أهمية للمراجعة من إنها وسيلة تخدم عدة فئات تعتمد على البيانات المالية في اتخاذ قراراتها ورسم سياساتها فمثلا: إدارة المنشأة تعتمد على البيانات المالية المراجعة من هيئة فنية محايدة في رسم الخطط والرقابة على الأداء واتخاذ القرارات. بينما فئة المستثمرين تعتمد على البيانات المالية المراجعة عند عملية اتخاذ قراراتها الاستثمارية والمفاضلة بين البدائل.

أما فئة المقرضين والمصارف فتستخدم البيانات المالية المراجعة من قبل هيئة فنية محايدة للحكم على الجدارة الائتمانية للمقترضين وجدوى المقترحات الاستثمارية.

فئة الهيئات الحكومية تحتاج للبيانات المالية المراجعة في تقدير الدخل القومي وفي التخطيط الاقتصادي والرقابة وفرض الضرائب وجباية الزكاة وغيرها. وكذلك نقابات العمال في مفاوضاتها مع الإدارة بشأن الأجور والحوافز والمشاركة في الأرباح تعتمد على تلك البيانات المالية.

أما المجتمع في سبيل تقييم المردود الاجتماعي والأثر البيئي ومتابعة وتنفيذ مقررات المجتمع الدولي والمحلي قد يستعين بالبيانات المالية.

يخلص الباحث إلى أن المراجعة الخارجية اكتسبت أهميتها من ازدياد خطر البيانات المالية على قرارات المستخدمين نظرا لصعوبة التوصل المباشر إلى المعلومات وكبر حجمها وتعقد عملية تبادلها والتحيز من قبل معديها.

### 4. معايير المراجعة:

يقصد بمعايير المراجعة الأنماط التي يجب أن يحتذي بها المراجع أثناء أدائه لمهمته، وتصدر عادة عن الجمعيات المهنية. يمكن تبويبها في ثلاث مجموعات:

#### الأولى: مجموعة المعايير العامة:

تهتم بالتأهيل والصفات الشخصية للمراجع وجودة ونوعية الأداء المطلوب، ومنها أن:

- أ. يتم الفحص بواسطة شخص أو أشخاص لديهم قدر كاف من التأهيل العلمي والعملية كمراجعين.
- ب. يكون لدى المراجع اتجاه فكري وعقلي محايد ومستقل في كل الأمور المتعلقة بعملية الفحص والمراجعة.

ج. يبذل المراجع العناية المهنية الواجبة والمعقولة عند أداءه المهمة للفحص وإعداد التقرير.

#### الثانية: مجموعة العمل الميداني:

تتمثل بالإرشادات اللازمة لعملية جمع أدلة الإثبات الفعلية، وهي توجب:

- أ. تخطيط مهمة المراجعة بشكل مناسب وكاف فضلا عن توافر إشراف دقيق على أعمال المساعدين.
- ب. دراسة وتقييم نظم الرقابة الداخلية بدقة لتحديد مدى الاعتماد عليها ومن ثم تحديد مدى الاختبارات الأزمنة لتنفيذ العملية.



ج. الحصول على قدر كاف من أدلة الإثبات من خلال الفحص والملاحظة والاستفسارات والمصادقات وغيرها.

### الثالثة: مجموعة إعداد التقرير:

هي أن يكون تقرير المراجعة واضحا ومختصرا مطابقا للنموذج الذي يتبع عادة في مهنة المراجعة والذي تطور فحواه مع تطور أهداف المراجعة والقضايا ضد المراجعين.

### 5. قواعد السلوك الأخلاقي للمراجعين:

من قواعد السلوك الأخلاقي المبادئ الأساسية للأخلاقيات المهنية للمراجعين التي يلتزم بها المراجع المهني وهي<sup>1</sup>:

- ا. النزاهة: يجب أن يكون المراجع المهني امينا وصادقا في جميع العلاقات المهنية والتجارية.
- ب. الموضوعية: يجب أن لا يسمح المراجع المهني بالتحيز أو تضارب المصالح أو التأثير المفرط للآخرين لتجاوز الأحكام المهنية أو التجارية.
- ج. الكفاءة المهنية والعناية اللازمة: يقع على المراجع المهني واجب مستمر في المحافظة على المعرفة والمهارات الفنية بالمستوى المطلوب لضمان أن يستلم العميل أو صاحب العمل خدمة مهنية كفؤة مبنية على التطورات الحالية في الممارسات والتشريعات والأساليب.
- د. السرية: يجب أن يحترم المراجع المهني سرية المعلومات التي يحصل عليها نتيجة العلاقات المهنية والتجارية وينبغي إلا يفصح عن أي من هذه المعلومات لطرف ثالث دون تفويض صحيح ومحدد إلا إذا كان هناك حق أو واجب قانوني أو مهني بالإفصاح عنها .
- هـ. السلوك المهني: يجب أن يلتزم المراجع المهني بالقوانين والأنظمة ذات الصلة وينبغي أن يتجنب أي عمل يسيء إلى سمعة المهنة.

يمكن أن يتهدد الالتزام بالمبادئ الأساسية بسبب مجموعة واسعة من الظروف كالهدايا والضيافة من احد العملاء (تهديدات المصلحة الشخصية). تعتمد أهمية هذه التهديدات على طبيعة العرض وقيمه والغرض منه. فالهدايا والضيافة التي يعتبرها طرف ثالث عاقل مطلع لديه معرفة بجميع المعلومات ذات الصلة بأنها غير مهمة بشكل واضح لا تمثل تهديدات مهمة للالتزام بالمبادئ الأساسية. أما في حالة لم يفصح أن التهديدات غير مهمة فانه ينبغي دراسة الإجراءات الوقائية وتطبيقها للقضاء على التهديدات أو تقليصها إلى مستوى مقبول وإلا فانه ينبغي على المراجع المهني أن لا يقبل بمثل هذا العرض<sup>2</sup>.

يمكن القول أن معايير المراجع عبارة عن خارطة طريق نوعية وكيفية يهندي بها المراجع الخارجي في أداء مهامه.

<sup>1</sup>الاتحاد الدولي للمحاسبين، اصدارات المعايير الدولية لممارسة اعمال التدقيق والتاكيذ واخلاقيات المهنة، تعريب المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (عمان: مجموعة طلال ابو غزالة، 2008م) ص ص 17، 16.

<sup>2</sup>الاتحاد الدولي للمحاسبين، اصدارات المعايير الدولية لممارسة التدقيق والتاكيذ وقواعد اخلاقيات المهنة عمان: المجمع العربي للمحاسبين القانونيين 2009م، الفقرات (1260)،(2260)،(3260)

## المحور الثاني

### تقرير المراجع الخارجي

يتناول هذا المحور تعريف وعناصر تقرير المراجع الخارج ومراحل تطوره والذي يجب أن يكون تقرير المراجع مكتوبا.

#### 1. تعريف وعناصر تقرير المراجع الخارجي:

تقرير المراجع الخارجي هو المعلومات المبلغة من المراجع للمستخدمين كخلاصة ما توصل إليه من عملية الفحص والمراجعة. فالمسؤولية الأساسية للمراجع الخارجي تتمثل في بيانه للأطراف المستخدمة للبيانات المالية ما إذا كانت تلك البيانات عرضت بشكل موضوعي وصادق وعادل أم لا. يجب أن يحتوي تقرير المراجع الخارجي على العناصر الآتية<sup>1</sup>:

أ. العنوان: يكون لتقرير المراجع عنوان يدل بشكل واضح على انه تقرير مراجع مستقل.  
ب. المرسل إليه: وهو من يوجه إليه التقرير، حيث يوجه تقرير المراجع حسبما تتطلبه ظروف العملية كان يوجه للمساهمين.

ج. الفقرة التمهيدية: تحدد الفقرة التمهيدية في تقرير المراجع المنشأة التي تمت مراجعة بياناتها المالية، حيث يحدد عنوان كل عنصر من البيانات المالية التي تشمل المجموعة الكاملة من البيانات المالية وان تشير إلى ملخص للسياسات المحاسبية الهامة وتحدد التاريخ والفترة التي تغطيها البيانات المالية وأرقام الصفحات التي عرضت فيها البيانات المالية والإيضاحات.

د. مسئولية الإدارة عن البيانات المالية: يبين المراجع أن الإدارة مسئولة عن الإعداد والعرض العادل للبيانات المالية.

هـ. مسئولية المراجع: يبين تقرير المراجع أن مسئولية المراجع هي إبداء رأي حول البيانات المالية بناء على عملية المراجعة. وان المراجعة تم إجراؤها حسب المعايير المقبولة عموما. كما يوضح تخطيط وأداء المراجعة، وكذلك يصف تنفيذ عملية المراجعة وبيان أن أدلة المراجعة التي حصل عليها كافية ومناسبة.

و. رأي المراجع: يجب إبداء رأي غير متحفظ عند ما يتوصل إلى أن البيانات المالية تعطي رأيا صادقا وعادلا (صحيحا وعادلا في السابق) أو أنها معروضة بعدالة من جميع النواحي الجوهرية، كما يمكن أن يكون رأي المراجع متحفظا أو معاكسا أو خاليا من الرأي.

ز. المسئوليات الأخرى لإعداد التقارير: عند ما يتناول المراجع مسئوليات إعداد تقارير أخرى ضمن تقريره حول البيانات المالية، مثل كفاية الدفاتر و السجلات المحاسبية، فانه يجب تناول ذلك في جزء منفصل من التقرير يأتي بعد فقرة الرأي حتى يتميز بوضوح.

ح. توقيع المراجع: أن يكون توقيع المراجع أمام اسم شركة المراجعة أو الاسم الشخصي للمراجع أو كليهما هذا بجانب إعلان التسمية المحاسبية المهنية أو الشركة.

<sup>1</sup> المراجعة بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص 26

ط. تاريخ تقرير المراجعة: أن يؤرخ التقرير حول البيانات المالية في تاريخ ليس سابق من تاريخ حصوله على أدلة المراجعة، إذ تبلغ هذه الفقرة المستخدم بان المراجع اخذ اثر الأحداث والمعاملات التي وقعت حتى ذلك التاريخ.

ي. عنوان المراجع: يسمى التقرير الموقع في البلد أو الاختصاص الذي يمارسه.  
يستنتج أن الجمعيات المهنية حددت لتقرير المراجع الخارجي عناصر معينة تحمل مضامين محددة يقتدي بها المراجع عند إبلاغه المستخدمين نتيجة ما توصل إليه حول البيانات المالية.

## 2. مراحل تطور تقرير المراجع الخارجي:

يمكن تلخيص رأي المراجع في فقرتين، فقرة النطاق وتصف ما قام به المراجع في مرحلة الفحص، وفقرة الرأي وتبين ما انتهى إليه المراجع من نتائج عمله الموضح في الفقرة الأولى. يقتصر تناول مراحل تطور تقرير المراجع الخارجي هنا على مراحل تطور فقرة إبداء الرأي والتي تمثل خلاصة ما توصل إليه المراجع كما يلي:

### أ. مرحلة سيادة المشروعات الفردية والوحدات الحكومية:

هي فترة ما قبل النهضة التجارية في أوروبا حيث استعان التجار بالمراجعين للتحقق من سلامة الثروات التي كانت تعود بها السفن من العالم القديم للتأكد من أمانة الأشخاص المسؤولين عن الحيازة المادية للأصول، كما أن الحكومات كانت تعين مراجعين لفحص السجلات والدفاتر التي يقوم بإمسائها مجموعة الموظفين الذين تفوضهم لجباية الضرائب العينية والنقدية للتأكد من صحة تلك السجلات والدفاتر. يستمع المراجع إلى الحقائق مع وزنها بواقع تجربته<sup>1</sup>. انصب رأي المراجع حول السلامة المادية للأصول.

### ب. مرحلة النهضة التجارية في أوروبا:

هي فترة انتعاش التجارة في أوروبا خاصة إيطاليا، برزت الحاجة إلى نظام محاسبي يواجه التزايد الكبير في المعاملات التجارية ظهر نظام القيد المزدوج. تطور هدف المراجعة ليشمل تلافي الأخطاء والتلاعب عن طريق الفحص المفصل للعمليات<sup>2</sup>. وكان تركيز المراجع في رأيه على صحة وعدالة قائمة المركز المالي.

### ج. مرحلة انفصال ملكية المشروعات عن إدارتها:

هي فترة ظهور الشركات المساهمة كبيرة الحجم نسبياً. غابت الملكية عن الإدارة لكبر عدد ملاك المشروع الواحد<sup>3</sup>. كفلت القوانين للمراجع حق طلب المعلومات التي يرى أنها ضرورية لانجاز مهمته وإلا يبعد خلال فترة توليه مهمة المراجعة إلا من قبل الجهة التي قامت بتعيينه<sup>4</sup>. نشأت سوق المال والتي يتطلب التسجيل فيها ضرورة إرفاق تقرير من مراجع محايد مع القوائم المالية. أصبح الهدف الرئيسي هو

<sup>1</sup> خالد امين عبدالله، علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 1999) ص 19، 20

<sup>2</sup> عبد الفتاح الصحن واحمد نور، الرقابة ومراجعة الحسابات (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2001) ص 3

<sup>3</sup> داود يوسف صبح، تدقيق البيانات المالية ج1، بيروت: صادر للنشر، 2006م، ص 25

<sup>4</sup> جمهورية السودان، قانون الشركات لسنة 1925، المادة (1/138) والمادة (1/137)

صحة وعدالة البيانات المالية<sup>1</sup>. طورت معايير للمراجعة ليعتمد عليها المراجع كمرشد عند فحص واختبار السجلات والبيانات المالية. تطورت فقرة إبداء الرأي لتعبر عن صحة وعدالة البيانات المالية.

#### د. مرحلة تدويل معايير المراجعة:

في سبعينيات القرن الماضي نشأ الاتحاد الدولي للمحاسبين، وانهقد المؤتمر الدولي للمحاسبين في ميونخ عام 1977م. تتركز مهمة الاتحاد في تطوير وتحسين مهنة المحاسبة في العالم بمعايير متجانسة قادرة على تقديم خدمات ذات جودة عالية وظل الاهتمام بالمراجعة حيث كان إحدى لجانها مهمتها تحسين جودة ووحدة الممارسة والتي انتهت أيضا بمعايير تنظم ممارستها وضبطها<sup>2</sup>. من أجل تحسن جودة المراجعة أصبح التعبير عن الرأي وفق معايير دولية محددة.

#### هـ. مرحلة ازدياد الاهتمام بنظام الرقابة الداخلية وأخلاقيات ومعايير المراجعة:

بعد تدويل معايير المراجعة ازداد الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية وكذلك ازداد الاهتمام بالأساليب العلمية. واستخدمت الأنظمة في المراجعة نظرا لاعتماد المحاسبة على أنظمة التشغيل الالكتروني<sup>3</sup>. حدد التقرير مسئولية الإدارة ومسئولية المراجع وأسس إبداء رأي المراجع قبل فقرة إبداء الرأي. بهدف توصيل معلومة مضمونها أن الإدارة هي المسئولة عن اختيار مايلانمها من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها واتخاذ القرارات المتعلقة بالقياس والإفصاح عند تطبيق هذه المبادئ<sup>4</sup>. أصبح يمهذ لفقرة إبداء الرأي بتحديد مسئولية المراجع بشكل بين.

#### و. مرحلة إنشاء لجان المراجعة والتركيز على استمرارية المشروع:

في العام 1978م اصدر مجلس إدارة سوق نيويورك للأوراق المالية قرارا يلزم فيه الشركات الأمريكية المدرجة بالسوق بإنشاء لجان مراجعة من بعض أعضاء مجالس إدارتها الخارجيين الذين لا يشغلون أي منصب تنفيذي. بسبب بعض مشكلات الخدمات التي تؤثر على استقلالية المراجع الخارجي والفضل المالي للعديد من الشركات والمصارف وتزايد حالات الغش والتلاعب وزيادة رغبة المنشآت في تدعيم عملية الرقابة على أنشطتها<sup>5</sup>. بجانب ازدياد قضايا وضغوط المستخدمين غير المساهمين على المراجع الخارجي بسبب الانهيار المفاجئ للعديد من الشركات مثل ما أطلق عليه فضيحة انرون<sup>6</sup>. بدا تركيز المراجع الخارجي على استمرارية المنشأة فأصبحت الاستمرارية من محددات رأي المراجع. يستنتج من مراحل تطور تقرير المراجع الخارجي أن:

1. التطور المستمر في تقرير المراجع الخارجي كان نتيجة لضغوط مستخدمي البيانات المالية على المراجع الخارجي وليس استجابة لطلب المساهمين أو إدارات المشروع.

<sup>1</sup> ألفين اينز وجيمس لويك، المراجعة مدخل متكامل، تعريب محمد محمد عبدالقادر، الرياض: دار المريخ للنشر، 2002، ص49  
<sup>2</sup> بروفيسر عبدالماجد عبدالله حسن احمدنحو بناء معايير مراجعة داخلية وطنية، مؤتم المراجعة الداخلية الأول بالسودان، الخرطوم: قاعة الصداقة، 20-21 يناير 2008، ص 3

<sup>3</sup> عبدالفتاح الصحن واخرون، المراجعة الخارجية موضوعات متخصصة ط 2، الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2001، ص25، 26

<sup>4</sup> غسان غلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصر، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2006، ص 120

<sup>5</sup> على احمد زين ومحمد حسني عبد الجليل، مبادئ وممارسة حوكمة الشركات، ندوة حوكمة الشركات العامة والخاصة من أجل الإصلاح الاقتصادي والهيكلية، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الادارية، نوفمبر 2006، ص 86 ، 87

<sup>6</sup> Contemporary Auditing ,Real Issues and Cases,Michael C.Knapp,USA:South-Western Cengage learning ,2008 ,P3

2. ساهمت القوانين في توفير قدر من الحماية للمراجع الخارجي من أجل أنجز مهمته.
3. غالبية أشكال التطور في تقرير المراجع الخارجي كانت بإضافة فقرات جديدة ولم تكن باستبدال فقرات بأخرى.
4. أهم سمات تطور تقرير المراجع الخارجي خلال المراحل المذكورة هي إفصاح المراجع عن متطلبات بعينها في تقريره تلبية لحاجة مستخدمي البيانات المالية.
5. تدويل معايير المراجعة وإنشاء لجان المراجعة ساهم في تدعيم جودة أداء المراجعة من خلال تعزيز استقلاليتها والعمل على تنفيذ اقتراحاته.

### المحور الثالث

#### الدراسة الميدانية

##### 1. عينة البحث:

من أجل اختبار فرضيات البحث عمد الباحث إلى اختيار عينة لتقرير مراجع خارجي حول البيانات المالية المنشورة لثلاثين شركة ذات مسؤولية محدودة مسجلة في السودان بموجب قانون الشركات لسنة 1925، من حيث ملكيتها ثلاث شركات منها تتبع للقطاع العام وتسعة مشتركة بين القطاعين الخاص والعام وثمانية عشرة تتبع للقطاع الخاص. أما من حيث نشاطها فتلاثة عشرة منها تعمل في القطاع المصرفي وعشرة في القطاع التجاري وثلاث في قطاع النقل البري واثنان في كل من قطاع الاتصالات وقطاع الخدمات المالية (الأوراق المالية).

##### 2. إجراءات البحث:

لتنفيذ البحث قام الباحث بفحص ومضاهاة فقرة إبداء رأي المراجع الخارجي الواردة في تقارير المراجعة حول البيانات المالية التي حصل عليها خلال فترة البحث وكذلك البيانات المالية موضوع كل تقرير بمتطلبات معايير تقارير المراجعة المقبولة عموماً.

**الفرضية الأولى:** (زعزعة ثقة المستخدمين في البيانات المالية لمنشآت الأعمال بالسودان تعزى لعدم تطور فحوى تقرير المراجع الخارجي) لاختبار هذه الفرضية تم تتبع فحوى تقرير المراجع الخارجي للعينة خلال فترة البحث. لقد تبين أن تقرير المراجع الخارجي في بداية الفترة التي غطاها البحث كان يغفل بعض الفقرات التي حددها المعايير كفقرة مسؤولية الإدارة وفقرة مسؤولية المراجع وفقرة أسس إبداء رأي المراجع، تدريجياً أخذ التقرير يتوسع ويغطي تلك الفقرات، مما يشير إلى أن هناك تطور وتحسن في تقرير المراجع الخارجي بالسودان، ويفسر ذلك بان المراجعين بالسودان يواكبون تطورات ومتطلبات المراجعة وارتباطهم الوثيق بالهيئات والجمعيات المحاسبية وإدراكهم لأهمية تقرير المراجع الخارجي.

يخلص من ذلك إلى رفض الفرضية القائلة (زعزعة ثقة المستخدمين في البيانات المالية لمنشآت الأعمال بالسودان تعزى لعدم تطور فحوى تقرير المراجع الخارجي)

**الفرضية الثانية:** (الاعتقاد السائد بتقصير المراجع الخارجي في الالتزام بمعايير مهنة المراجعة يقلل من ثقة المستخدمين في تقريره حول البيانات المالية لمنشآت الأعمال بالسودان)

لاختبار هذه الفرضية قام تم فحص فقرة الرأي من تقرير المراجع الخارجي وكذلك البيانات المالية موضوع التقرير لكل قطاع على حده على النحو التالي:

#### أولاً: القطاع المصرفي:

اتضح من نتائج فحص تقارير المراجع الخارجي لعينة القطاع المصرفي ما يلي:

#### المصرف (أ):

جاء في الإيضاحات فيما يتعلق بمخزون البضاعة:

– الإيضاح رقم (...) مخزون البضاعة (تم تقويم المخزون على أساس التكلفة، هذا وقد تم جرد وتقويم البضاعة بواسطة إدارة البنك).

– الإيضاح رقم (...) (تتمثل البضاعة في الخيش والكردي والقطن والسسم والذرة والمحاريث).

كان رأي المراجع الخارجي حول البيانات المالية غير متحفظ (تقرير نظيف).

بالرجوع للبيانات المالية موضوع التقرير تبين أن مخزون البضاعة كان يبلغ 19.7 مليون جنيه سوداني يمثل 21% من مجموع الأصول البالغة 93.4 مليون جنيه سوداني مقابل مبلغ 18.5 مليون جنيه سوداني يمثل 19% من مجموع الأصول التي بلغت 95.5 مليون جنيه في العام الذي سبقه.

يرى الباحث أن رقم المخزون مقارنة بمجموع أصول المصرف يعتبر جوهري، الأمر الذي يتطلب حضور المراجع لعملية الجرد وإلا عليه إبداء رأي متحفظ. كما على المراجع تقويم نظام الرقابة الداخلية الخاص بتخزين المخزون وطبيعته لضمان سلامة المخزون. بحسب المعايير المحاسبية يقوم المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقيق أيهما أقل<sup>1</sup>. هنا تم تقويم المخزون بالتكلفة وهو مخالف صريحة للمعايير المحاسبية الأمر الذي يتطلب من المراجع إبداء رأي متحفظ.

جاء في الإيضاحات فيما يتعلق بمصروف الإهلاك:

– الإيضاح رقم (...) الإهلاك (تم حساب الإهلاك على أساس التكلفة الفعلية لهذه الأصول الثابتة وليس على الأصول الثابتة بعد إعادة تقويمها، أما الإهلاكات على الفرق بين الأصول على أساس التكلفة الفعلية والأصول بعد تقويمها فقد تم بها تخفيض احتياطي تقويم الأصول الثابتة)

كان رأي المراجع الخارجي حول البيانات المالية غير متحفظ (تقرير نظيف).

بالرجوع للإيضاحات حول البيانات المالية موضوع التقرير تبين له أن إعادة تقويم الأصول الثابتة تمت في العام الذي سبق. بحسب المعايير المحاسبية يحسب إهلاك الأصول الثابتة على أساس القيمة التي حلت محل التكلفة وهي قيمة إعادة التقويم<sup>2</sup>. يرى الباحث أن هذه المخالفة للمعايير المحاسبية تتطلب إبداء رأي متحفظ من المراجع. ولمعرفة دلالة هذه المعالجة على بيان الدخل، بفحص بيان الدخل وجد أن مصروف الإهلاك على أساس التكلفة التاريخية هو 372.9 مليون جنيه، وان صافي الدخل بحسب الإهلاك على أساس التكلفة التاريخية هو 292.5 مليون جنيه، وبحسب مصروف الإهلاك حسب المعايير

<sup>1</sup> لجنة معايير المحاسبة الدولية، المعيار المحاسبي الدولي 2، المخزون، الفقرة (4) قياس المخزون  
<sup>2</sup> لجنة معايير المحاسبة الدولية، المعيار المحاسبي الدولي 16، الممتلكات والمصانع والمعدات، الفقرة (5) الاستهلاك

المحاسبية تكون نتيجة بيان الدخل خسارة قدرها 57.5 مليون جنيه بدلا عن ربح قدره 292,5 مليون، يري الباحث أن هذه المعالجة غير السليمة لمصروف الإهلاك ذات دلالة على البيانات المالية للمصرف مما يقتضي من المراجع الخارجي إيداء رأي متحفظ.

تم تقويم المخزون بالتكلفة وهو مخالفة صريحة للمعايير المحاسبية الأمر الذي يتطلب من المراجع إيداء رأي متحفظ. الأمر الآخر يري الباحث أن هذه المعالجة غير السليمة لمصروف الإهلاك أظهرت ربحا في بيان الدخل بدلا عن خسارة وبالتالي تعتبر التوزيعات التي تمت جزء من احتياطي تقويم الأصول الثابتة وهو مخالفة لقانون الشركات السوداني الذي يمنع توزيع أي من عناصر رأس المال<sup>1</sup>.

### المصرف(ب):

ورد قبل فقرة رأي المراجع ما يلي: الاستنتاجات:

1. توضح سجلات الإدارة المالية ديون مشكوك في فيها يتطلب بناء مخصص لها من الأرباح. ولقد بدأ في بناء هذا المخصص اعتبارا من هذا العام.  
2. لقد أعدت إدارة البنك حساباتها على أساس الاستمرارية ولكن نرى استنادا على نتائج الأعمال لهذه الفترة أن الاستمرارية تتطلب انجاز الأتي:

أ. توفيق أوضاع البنك بزيادة رأس المال

ب. ترشيد الصرف وزيادة الإيرادات

ج. إطفاء المديونيات ومعالجة موقف البنك من النقد الأجنبي

كان رأي المراجع الخارجي حول البيانات المالية متحفظ (ما عدا ما ذكر)

باطلاع الباحث وتدقيقه في تحفظ المراجع الخارجي حول استمرارية المصرف يرى أن استنتاجات تلك التحفظات:

أولا: جاءت معمة أغفلت المبالغ والأرقام ولم تفصح عن أي مبلغ بالرغم من أن القياس دعامة المحاسبة. وإغفال المبالغ هذا لا يمكن المستخدم من تحديد دلالات التحفظات على البيانات المالية وعملية اتخاذ قراره.

ثانيا: من الأفيدي أن يشير المراجع إلى كفاية أو عدم كفاية مخصص الديون المشكوك فيها حتى لا يكون الأمر محل تأويل من قبل المستخدمين أو عدم فهمه السليم.

ثالثا: أن الاستنتاج رقم(2/أ) لم يكن بناء على نتائج الأعمال كما جاء في الاستنتاجات بل بناء على بيان المركز المالي

رابعا: أن تلك الاستنتاجات تلائم تقرير المراجع الموجه لإدارة المصرف إذا اقترح المراجع معالجات بعينها لتقوم بتنفيذها

### المصرف(ج):

جاء قبل فقرة رأي المراجع ما يلي:

<sup>1</sup> جمهورية السودان، قانون الشركات لسنة 1925، الجدول الاول الفقرة(97)

- كما يرد بالإيضاح رقم (...). فإنه لم يتم احتساب مخصص مخاطر الاستثمار والتمويل وفقا لاحتساب بنك السودان.

- كما يرد بالإيضاح رقم (...). فإنه لم يؤخذ مخصص كاف لمقابلة عدم سداد مدفوعات ضرائب تحت التسوية ومدفوعات متنوعة تحت التسوية.

- كما يرد بالإيضاح رقم (...). فإنه لم يؤخذ مخصص كاف لفوائد ما بعد الخدمة.

أ. توفيق أوضاع البنك بزيادة رأس المال

ب. ترشيد الصرف وزيادة الإيرادات

ج. إطفاء المديونيات ومعالجة موقف البنك من النقد الأجنبي

كان رأي المراجع الخارجي حول البيانات المالية متحفظ (باستثناء اثر الإشارة إلى الفقرات السابقة)

بدراسة الباحث لتحفظات المراجع الخارجي حول البيانات المالية فإنه يرى بالرغم من أن تقرير المراجع قد أحال المستخدمين إلى الإيضاحات موضوع التحفظات إلا أنه لم يورد المبالغ ليستطيع المستخدم من تحديد اثر التحفظات على البيانات المالية وأخذها في الاعتبار في عملية اتخاذ قراره. الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى قرارات خطأ من قبل المستخدمين.

**ثانياً: القطاع التجاري:**

اتضح من نتائج فحص الباحث لعينة القطاع التجاري كما يلي:

**الشركة (أ):**

جاء قبل فقرة إبداء الرأي:

(لابد أن نشير في هذا الصدد إلى أننا لم نستطع الإحاطة بطبيعة وحقيقة رصيد المدينين التجاريين في 12/31... والبالغ... وكذلك رصيد المدينين العموميين البالغ... وتعود هذه الأرصدة لعدة سنوات سابقة وبناء على ذلك فقد رفع مخصص الديون المشكوكة فيها إلى مبلغ... لمواجهة كافة الاحتمالات التي قد تنتج من معالجة هذه الديون مستقبلاً)

كان رأي المراجع الخارجي حول البيانات المالية متحفظ (فيما عدا ما ورد ذكره أعلاه)

بدراسة الباحث لتحفظات المراجع ورجوعه للبيانات المالية للشركة يرى أن تحفظات المراجع جاءت بالأرقام كما حددت طبيعة تلك الأرقام والمعالجات التي قام بها المراجع وشرح أثرها على البيانات المالية للشركة. يخلص الباحث إلى أن المراجع الخارجي التزم بمتطلبات معايير المراجعة وقدم تقريره بمهنية عالية.

**الشركة (ب):**

جاء قبل فقرة إبداء الرأي:

(لابد أن نشير في هذا الصدد إلى أنه لم يتم حتى الآن تحديد حقيقة رصيد المدينين التجاريين في 12/31... والبالغ... وكذلك رصيد المدينين العموميين البالغ... التي تعود لعدة سنوات سابقة وبناء على ذلك فقد تم الإبقاء على مخصص الديون المشكوكة فيها البالغ... لمواجهة كافة الاحتمالات التي قد تنتج من



معالجة هذه الديون مستقبلا. كما انه من خلال تحقيقنا لأرصدة الاستثمارات البالغة... وذلك بالرجوع إلى الحسابات الختامية للشركات موضوع الاستثمار أو التحري عن وضعها القانوني أو التجاري فقد اتضح لنا أن القيمة الفعلية لهذه الاستثمارات اقل من القيمة الدفترية لهذه الاستثمارات بحوالي...)

كان رأي المراجع الخارجي حول البيانات المالية متحفظ (فيما عدا ما ورد ذكره أعلاه)

بدراسة الباحث لتحفظات المراجع ورجوعه للبيانات المالية للشركة والاستقصاء عن استثمارات الشركة يرى أن تحفظات المراجع جاءت بالأرقام وحدد فيها طبيعة تلك الأرقام والمعالجات التي قام بها المراجع وشرح أثرها على البيانات المالية للشركة. مما يدل على التزام المراجع الخارجي بمتطلبات معايير المراجعة وقدم تقريره بمهنية عالية.

بمقارنة تحفظات تقارير مراجعي شركات القطاع المصرفي وتحفظات تقارير مراجعي شركات القطاع التجاري خلال فترة البحث يتضح للباحث أن مراجعي القطاع التجاري أكثر اهتماما بالقياس والإفصاح في تقاريرهم حول البيانات المالية و أن مراجعي القطاع المصرفي اقل حيادية واستقلالية.

### ثالثا: قطاع النقل البري

أن المعايير المحاسبية توفر بدائل للمعالجات المحاسبية، وتقوم المنشأة باختيار المعالجة المحاسبية الأنسب لظروفها وبيئتها.

برجوع الباحث للبيانات المالية لعينة الشركات العاملة في قطاع النقل البري خلال فترة البحث تبين أن شركات قطاع النقل تستخدم طريقة الإقساط المتساوية في إهلاك وسائل النقل. كان رأي المراجع الخارجي حول البيانات المالية غير متحفظ (تقرير نظيف)

بدراسة الباحث للظروف المحيطة بقطاع النقل البري وجد أن النقص الذي يحدث في السنة الأولى من العمر الإنتاجي لوسائل النقل البري اكبر من النقص في السنوات التي تليها، لذلك يرى الباحث أن طريقة الإقساط المتناقصة أكثر ملاءمة من طريقة الإقساط المتساوية. استخدام شركات النقل لطريقة الإقساط المتساوية في الإهلاك يضح الأرباح والأصول وبالتالي خطأ القرارات المبنية على تلك البيانات خاصة قرارات منح التمويل بضمان تلك الأصول. يبدو أن المراجع الخارجي لم يولي اهتمامه بسياسات إهلاك الأصول الثابتة التي تتبعها شركات النقل بالسودان، وهذا يعد تقصيرا من المراجع الخارجي في الالتزام بالمعايير العامة ومعايير العمل الميداني لمهنة المراجعة.

يخلص الباحث إلى قبول الفرضية القائلة (الاعتقاد السائد بتقصير المراجع الخارجي في الالتزام بمعايير مهنة المراجعة يقلل من ثقة المستخدمين في تقريره حول البيانات المالية لمنشآت الأعمال بالسودان)

**الفرضية الثالثة:** (التشكيك في حياد واستقلالية المراجع الخارجي لها دلالة على تقريره حول البيانات المالية لمنشآت الأعمال بالسودان)

لاختبار تم تتبع عدد مرات مراجعة كل مراجع خارجي للشركة التي يتولى مراجعتها. لقد لاحظ الباحث أن مراجعة القطاع المصرفي تقتصر على فئة بعينها من المراجعين، رغم تحديد بنك السودان

المركزي قيد زمني لمراجعي المصارف العاملة بالسودان إلا أن تلك الفئة أصبحت تتبادل مراجعة القطاع المصرفي فيما بينها مع الالتزام بالقيود الزمني. يفسر الباحث اقتصار مراجعة القطاع المصرفي على فئة معينة بان اختيار المراجع في أحيان كثيرة يبنى على الولاء السياسي أو الانتماء الحزبي أو العلاقات الاجتماعية. كما لاحظ الباحث ثبات المراجعين الخارجيين لبعض شركات القطاع التجاري لفترات طويلة دون تغييرهم بآخرين. يرى الباحث أن هذه الممارسات تحرم المراجعين من فرصة التدريب المستمر والمواكبة والإلمام بالمعايير مثل معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وبالتالي جمود مهنة المراجعة وعدم تطورها. كما أنها تشكل في حياض واستقلالية المراجع الخارجي.

كما قام الباحث بدراسة البيانات المالية للشركة (أ) التي تعمل في خدمات الأوراق المالية بسوق الخرطوم للأوراق المالية. اتضح للباحث أن مصاريف التأسيس عرضت ضمن الأصول المتداولة في قائمة المركز المالي، بينما تطلب المعايير المحاسبية عرضها أصول وهمية ضمن الأصول غير المتداولة (الثابتة)<sup>1</sup>. هذه المعالجة المحاسبية غير السليمة ضخمت مبلغ الأصول المتداولة على حساب الأصول غير المتداولة (الثابتة).

كان رأي المراجع حول البيانات المالية غير متحفظ (تقرير نظيف)، يرى الباحث أن عرض مصاريف التأسيس كأصول وهمية من أبجديات المحاسبة يستحيل وقوع إدارة الشركة في مثل هذا الخطأ كما يستحيل إلا يتلافى المراجع الخارجي مثل هذا الخطأ أن وجد. وهذه الحالة يشكك المستخدمين في حياض واستقلالية المراجع.

يخلص الباحث إلى قبول الفرضية القائلة (التشكيك في حياض واستقلالية المراجع الخارجي لها دلالة على تقريره حول البيانات المالية لمنشآت الأعمال بالسودان)

### النتائج والتوصيات

يعرض الباحث فيما يلي النتائج التي تم التوصل إليها والتوصيات التي خرج بها:

#### أولاً: النتائج

من خلال المناقشة النظرية والدراسة الميدانية توصل الباحث إلى النتائج التالية:

1. هناك تطور وتحسن في فحوى تقرير المراجع الخارجي حياض البيانات المالية لمنشآت الأعمال بالسودان.
2. الاعتقاد السائد بتقصير المراجع الخارجي في الالتزام بمعايير مهنة المراجعة يقلل من ثقة المستخدمين في تقريره حول البيانات المالية لمنشآت الأعمال بالسودان.
3. استمرار المراجع الخارجي في مراجعة شركات بعينها في قطاعات بعينها يحرمه من فرصة اكتساب الخبرة والتدريب ويحد من تطور مهنة المراجعة بالسودان.
4. التشكيك في حياض واستقلالية المراجع الخارجي بالاختيار غير السليم أو باحتكاره مراجعة شركة ما لها

<sup>1</sup> لجنة معايير المحاسبة الدولية، المعيار المحاسبي الدولي 38 الاصول غير الملموسة

دلالة على تقريره حول البيانات المالية لمنشآت الأعمال بالسودان.

5. افتقار التقرير المتحفظ حول البيانات المالية لمنشآت الأعمال للقياس والإفصاح يقلل ثقة المستخدمين في تلك.

6. لم توفر القوانين للمراجع الخارجي الحماية التي تتناسب عظم المسؤولية الملقاة على عاتقه.

7. ان مسؤولية المراجع الخارجي هي إبداء رأي فني حول البيانات المالية وليس مسئولاً عن منع التلاعب أو الفساد.

8. منشآت الأعمال بالسودان احياناً تجري معالجات محاسبية غير متفقة مع المعايير المحاسبية المتعارف عليها (تقويم المخزون وحساب مصروف الإهلاك) التي ربما تترتب عليها مخالفة لقانون الشركات.

9. عدم تلافي المراجع الخارجي للأخطاء التي لها دلالات على البيانات المالية يشكك المستخدمين في تقريره.

10. قصور دور هيئة المحاسبة بالسودان أدى إلى ضعف مهنة المحاسبة والمراجعة وعدم حرص المحاسبين والمراجعين على الأداء الجيد وكذلك عدم التزامهم بمعايير المحاسبة والمراجعة.

#### ثانياً: التوصيات

من خلال النتائج التي تم التوصل إليها خرج الباحث بالتوصيات الآتية:

1. على مجلس تنظيم مهنة المحاسبة بالسودان العمل على إصدار نشرات للتوعية بمعايير المحاسبة والمراجعة.

2. على مجلس تنظيم مهنة المحاسبة بالسودان إصدار لوائح لتنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة ومتابعتها لضمان الالتزام بتلك اللوائح.

3. على المراجعين تدريب منسوبيهم على معايير المحاسبة والمراجعة ولا سيما الخاصة بالمؤسسات المالية الإسلامية

4. توفير الحماية القانونية اللازمة للمراجع حتى يتمكن من أداء مهمته بكفاءة ودون ضغوط.

5. ضرورة توعية وإرشاد مجالس إدارات منشآت الأعمال والأجهزة التشريعية والرقابية بدور ومسئولية المراجع الخارجي وبفحوى تقريره.

6. عاي السلطات التشريعية وإدارات المنشآت سن القوانين ووضع اللوائح والإجراءات والضوابط وتطويرها وتفعيلها والاستفادة من تقارير المراجعة لحماية المال من الفساد التلاعب.

7. على السلطات الرقابية التأكد من التزام منشآت الأعمال بالقوانين والمعايير المحاسبية بالاطلاع على تقرير المراجع الخارجي وإلا يتم التعامل معه كورقة مكملة للبيانات المالية.

8. إنزال العقوبات على المراجعين والمحاسبين الذين يثبت تواطؤهم وتلاعبهم في البيانات المالية لحثهم على الالتزام بالقوانين.

9. تقوية أنظمة الرقابة الداخلية ولجان المراجعة لضمان الالتزام بالسياسات المرسومة واللوائح والإجراءات والمعايير المقررة لتكون عوناً للمراجع الخارجي وحمايته مما يتعرض له من ضغوط.

10. حث إدارات منشآت الأعمال والمحاسبين والمراجعين الخارجيين على الالتزام بالمعالجات المحاسبية السليمة وذلك بتنفيذ القوانين المنظمة لمهنة المحاسبة والمراجعة.
11. على منشآت الأعمال تدريب منسوبيها على المعايير المحاسبية لضمان التطبيق السليم لتلك المعايير.
12. على بنك السودان المركزي الا يكتفي بتحديد قيد زمني فقط للمراجع الخارجي للمصرف بل يمنع احتكار فئة بعينها مراجعة القطاع المصرفي.

## المراجع

### أولاً: المراجع العربية:

1. ابوبكر عبدالباقي محمد الطيب، فجوة التوقعات في المراجعة (المفهوم والأسباب) مجلة كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، العدد الثاني، يوليو 2009م، أم درمان، جامعة القران الكريم والعلوم الإسلامية.
2. الاتحاد الدولي للمحاسبين، إصدارات المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق والتأكد وأخلاقيات المهنة، تعريب المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، مجموعة طلال ابوغزالة، 2008م
3. الاتحاد الدولي للمحاسبين، إصدارات المعايير الدولية لممارسة التدقيق والتأكد وقواعد اخلاقيات المهنة عمان: المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2009م
4. ألفين اينز وجيمس لويك، المراجعة مدخل متكامل، تعريب محمد محمد عبدالقادر، الرياض: دار المريخ للنشر، 2002
5. التقارير السنوية المنشورة للشركات عينة البحث، 1990-2010
6. جمهوري السودان، قانون الشركات لسنة 1925
7. جورج دانيال غالي، تطور مهنة المراجعة لمواجهة المشكلات المعاصرة وتحديات الالفية الثالثة، الاسكندرية: الدار الجامعية للطباعة والنشر، 2005م
8. خالد أمين عبدالله، علم تدقيق الحسابات الناحية العملية، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، 1999
9. داود يوسف صبح، تدقيق البيانات المالية ج1، بيروت: صادر للنشر، 2006م
10. خالد امين عبدالله، علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 1999
11. عبد الفتاح الصحن واحمد نور، الرقابة ومراجعة الحسابات، الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2001
12. عبدالفتاح محمد الصحن وآخرون، المراجعة الخارجية (موضوعات متخصصة)، الإسكندرية، قسم المحاسبة والمراجعة بجامعة الإسكندرية، 2000
13. عبدالفتاح الصحن وآخرون، المراجعة الخارجية موضوعات متخصصة ط 2، الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2001
14. بروفيسر عبدالماجد عبدالله حسن احمدنحو بناء معايير مراجعة داخلية وطنية، مؤتم المراجعة الداخلية الاول بالسودان، الخرطوم: قاعة الصداقة، 20-21 يناير 2008

15. عصام الدين محمد متولي،الاتجاهات الحديثة في مراجعة الحسابات،الخرطوم: ب ن،2002
16. على احمد زين ومحمد حسني عبد الجليل،مبادئ وممارسة حوكمة الشركات، ندوة حوكمة الشركات العامة والخاصة من اجل الاصلاح الاقتصادي والهيكلية، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الادارية، نوفمبر 2006م.
17. غسان غلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصر، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع،2006
18. منشورت لجنة معايير المحاسبة الدولية،2001م
19. وليم توماس وأمرون هنكي، المراجعة بين النظرية والتطبيق، تعريب احمد حامد حجاج وكمال الدين سعيد، الرياض، دار المريخ للنشر،1989
- ثانيا: المراجع الانجليزية:

1. American Accounting Association Publications , 2000
2. Cohen & Others, Conclusion on Auditors Responsibilities, AICP, 1978
3. Contemporary Auditing, Real Issues and Cases, Michael C. Knapp, USA: South-Western Cengage learning, 2008